ابدلته فالاول مدلوله مدلول الاول الظاهر ما مدلوله مدلول الاول لكان
المقام مقام التعريف لا الحكم ولبيان تقدير موصوفا اى شىء مدلوله مدلول
الاول لان يحذف موصوف الجملة شرطا قد مر فتذكر وانما الاتفاق لا الى
مدلوله لان المراد بالاول بدل الكل بالاول والثانى المبدل منه وقد تعارف
الاظهار فى مقام تغاير المرادين والثانى مدلوله جزء الاظهر ما مدلوله
جزء والملابسة بينه وبينه ملابسة ملتبسه بغيرهما اى بغير كونه كلا
او جزءا للاول وكذا قيل يحتمل ان يراد ملابسة ملتبسه بغير القسمين وهو
الكون كلا او جزءا والمراد الملابسة الداعية الى الابدال فلا يرد جاءنى
زيد حمار فان الداعى الى الابدال ليس ملابسة بل كون المبدل منه غلطا او
والملابسة الداعية الى الابدال كون الاول مشتملا على الثانى على سبيل الاجمال
مشوقا الى تفصيل والرابع ان تقصد سوق نظاير يقتضى تركه ان بان
يقال والرابع يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره ولا يبعد ان يقدر يلزم ان
يقصد الخ وقيل التقدير يكون ما يقصد والحذف فى تاويلنا اقل والظاهر
بعد ان غلطت به او بالاول وكانه نفيين وفى كون القصد الى البدل بعد
الغلط بالاول نظر لانه فى سبق اللسان يكون القصد قبل الغلط الى البدل
بتكلف ويقال المراد القصد الى البدل من حيث انه بدل لا يذهب عليك انما
اشتهر من ان المبدل منه تذكر توطئة بذكر البدل وتقريب اليه فى نفس السامع
انما يتم فى غير بدل الغلط وان الظاهر ان يجرى بدل الغلط فى الالفاظ
كلها كالتاكيد اللفظى فيقال قام جاء زيد من فى الدار او تبارك سيو الكتاب
لا يختص بقسم دون قسم وقد عرفت ان البدل الغلط اقساما فتذكر ويكونان
معرفتين ونكرتين ومختلفين ويختار النكرتان عن عطف البيان عند من
التزم تعريفه مع متبوعه والمختلفان عند من لم يجوز اختلاف عطف البيان
ومتبوعه لكن يجوز تنكيرهما واذا كان نكرة بالرفع فكان تامة وقوله من

معرفة

معرفة صفة نكرة او بالنصب فكان ناقصة وفيه ضمير البدل وفيه الرضى
ببدل الكل فلا منع عن مررت بزيد حمار واما الابدال الاخر فهى مع ضمير المبدل
منه مخصص لا محالة فالنعت واجب وقيل حسن وعندى ان على هذا اذا اشتمل
البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض اضافة نحو لزيد الرجوع
قهقرى او رجع الى الخلف قال الرضى والحق مع ابى على نحو بالناصية ناصية
كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وفى التسهيل لا يبدل مضمر من
مضمر ولا ظاهر من مضمر وما توهم ذلك فيجب جعله توكيدا ونقل الرضى عن ابن
مالك انه لم يجوز ابدال المظهر عن مستتر وكانه ذكر فى كتاب اخر ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف
المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولى البدل
والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص ولا يخفى
ان عدم المضمر مطلقا اعرف المعارف يوجب ان لا يبدل من ضمير الغايب ايضا
نحو ضربته زيدا وخالف الاخفش فيه وسمع مررت به المسكين وعليك الكرام عطف
البيان تابع غير صفة اى غير دال على معنى فى متبوعه مطلقا لعدم وصفه لوضح
المعنى عموما ولا خصوصا فلا يجعل عطف بيان ما يجعل كونه صفة ولا يصح ان يجعل
الصفة على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود لانه يصدق
التعريف على النعت فى هذا الرجل توضيح متبوعه اى يكون الغرض منه ايضاح
متبوعه فيخرج البدل لزعم انه لا يقصد ايضاحه لكونه فى حكم الطرح وفى
كلام الزمخشرى ما يفيد ان البدل ربما يكون لايضاح متبوعه ويمكن ان يدفع
المخالفة بان تركيب عطف البيان مع متبوعه يفيد الايضاح بخلاف البدل
فانه يفيد قصد النسبة اليه وافادة البدل الايضاح فيما ذكره الزمخشرى
ناشية من خصوص المادة مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وزيد عمر ابن الخطاب
رضى الله عنه ولهذا الشعر قصة مشهورة وتتمة مذكورة ما من كتاب الاديب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)